العلاقات الاقتصادية بين إستانبول وإيالة مصر في الفترة من (١٨٠١-١٨٠٥م) في ضوء وثائق دفتر مهمة مصر رقم ١١

محمد عبد العاطي محمد أحمد (*)

احتلت إيالة مصر مكانة متميزة في العصر العثماني؛ وذلك لموقعها الفريد في الشرق الإسلامي، ومكانتها الإدارية والعسكرية والاقتصادية بالنسبة لمركز الدولة في إستانبول، وتأتي أهميتها الاقتصادية نظرًا لما تزخر به من موارد اقتصادية مهمة، وذخائر كثيرة، وموانئ مهمة كرشيد ودمياط والإسكندرية، وما ترسله سنويًا إلى مركز الدولة وإلى المطابخ السلطانية من لوازم عينية؛ كالأرز والحنطة والقهوة والعدس، ولوازم الترسانة كالفتيل والكهرجلة والبارود، وما ترسله إلى الخزينة السلطانية من فائض مصاريفها متمثلًا في خزينة مصر الإرسالية(١).

وركزت الأحكام الواردة في دفتر مهمة مصر رقم (١١) على هذه الأهمية الاقتصادية، والمكانة المهمة التى كانت تمثلها مصر لدى الباب العالي، إذ كانت تُرسل الأوامر من الديوان الهمايوني إلى ولاة مصر بعدم التهاون في إرسال الذخائر المصرية إلى أهالي إستانبول في وقتها المحدد، وإرسال لوزام الترسانة والباروخانة إلى مركز الدولة.

وحازت خزينة مصر الإرسالية، سواء النقدي منها أو العيني، وإرسالها في موعدها وبدون نقصان إلى إستانبول؛ على أهمية استراتيجية كبيرة لدى مركز الدولة منذ دخول مصر تحت الإدارة العثمانية، وقد زادت هذه الأهمية أكثر

(*) هذا البحث من رسالة الدكتوراه الخاصة بالباحث، وهي بعنوان: [مصر في العصر العثماني (١٢١٨-١٢١٩هـ / ١٨٠٣-١٨٠٤ م) من خلال وثائق دفتر مهمة مصر رقم (١١) دراسة دبلوماتيقية تاريخية مع ترجمة الدفتر الى اللغة العربية]، تحت إشراف: أ.د. شعبان ربيع طرطور- كلية الآداب – جامعة سوهاج & أ.د. سيد محمد السيد – كلية الآداب- جامعة الإسكندرية.

(١) الخزينة الإرسالية تمثل باقي ميزانية ولايات السالیانة في الدولة العثمانية، وتعنى الخزينة المعتاد إرسالها من ولايات السالیانه في نهاية السنة المالية إلى مركز الدولة. ونظرا لأهميتها كان يُطلق على خزينة مصر الإرسالية اسم خزينة الجيب السلطاني. انظر: Mehmet Zeki Pakalın, OSMANLI TARİH DEYİMLERİ VE TERİMLERİ sözlüğü, MİLLÎ EĞİTİM BAKANLIĞI YAYINLARI, İSTANBUL, 1993 .c.3,s.82, لتفصيلات أكثر حول الأهمية الاقتصادية لولاية مصر انظر: سيد محمد السيد محمود، "أيالة مصر ومكانتها الاقتصادية الهامة لدى الأستانة"، مجلة كلية الآداب بسوهاج، العدد ١٥، ١٩٩٤م؛ المؤلف نفسه، "دور مصر الاستراتيجي في الحوض الشرقي للبحر المتوسط خلال القرنين ١٦-١٧"، مجلة كلية الآداب بسوهاج، العدد ١٥، ١٩٩٤م.

خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين نظرًا لنقصان واردات الدولة وزيادة مصروفاتها، ولذلك حرصت الإدارة المركزية على الحفاظ على موارد الإيالة الغنية، والإفادة منها، والحيلولة دون ضياعها، حرصها على توطيد نفوذها في البلاد، وإقرار الأمن ونشر العدل في أرجائها.

الاقتصادية وخزينتها الإرسالية وذخائرها المتنوعة التى كانت تُرسل إلى مركز الدولة، يجب الحديث عن خزائن الدولة العثمانية التى تُعد خزينة مصر وإرساليتها جزءًا أساسيًا منها[١].

كان للعثمانيين حتى الربع الأخير من القرن الثامن عشر الميلادي خزينتان؛ إحداهما أساسية تُوضع فيها موارد الدولة وتخرج منها نفقاتها، وتعرف بأسماء متعددة مثل: "ميرى خزينه" أي الخزينة الميرية، و"طشره خزينه" أو "بيرون خزينه" أي خزينة الخارج. وكانت هذه الخزينة تقع تحت سلطة الصدر الأعظم والدفتردار، وتُفتح أثناء اجتماعات الديوان الهمايوني، وتأتي موارد هذه الخزينة من الجزية والخراج وعائدات المقاطعات والخواص الهمايونية والعوارض وبدل النوازل ورسم الأغنام والمعادن وفائض الأوقاف[٢].

أما "ايچ خزينه" أو "أندرون خزينه" أي خزينة الداخل، فقد عُرفت أيضا باسم "خاص خزينه" أي الخزينة الخاصة، وتفرع منها عدة خزائن صغيرة مثل "خزينة يدى قوله" و"خزينة الخلعة" و"خزينة الجيب الهمايوني"، إذ كانت هذه الخزينة تحت سلطة كتخدا السراي من الأغوات البيض. وتأتي موارد خزينة الداخل من المبلغ المالي المقدم من الديوان الهمايوني للسلطان كل شهر، والموارد القادمة من أملاك الخواص السلطانية، وحاصلات البساتين في القصر، وعائدات الغابات الموجودة في عدد من الأقضية في الدولة، وموارد المخلفات والمصادرات، وضرائب الأفلاق والبغدان، وهدايا رجال الدولة للسلطان، وجزء من واردات المعادن، وحصة من غنائم الحرب، وخزينة مصر الإرسالية القادمة

---

[١] اتفقت المراجع التركية الحديثة على أن أول خزينة عثمانية تأسست في عصر السلطان مراد الأول بواسطة جاندرلي قره خليل وقره رستم، وكانت موارد هذه الخزينة تأتي من العشر والخراج والجزية ورسم المعادن. انظر: İsmail hakkı uzunçarşlı, Osmanlı tarihi, türk tarihi kurumu yayınları, cilt 2, baskı 7, Ankara 19 s.331. ayn. Mlf., OSMANLI DEVLETİNİN SARAY TEŞKiLATi, Ankara 1984, s.77. ayn.mlf, Osmanlı devletinin merkez ve bahriye teşkilatı, 3.baskı ,Ankara 1988,s.364.

[2] İsmail hakkı uzunçarşlı, Osmanlı devletinin merkez ve bahriye teşkilatı, s.364.

من مصر كل عام. وبهذا تكون "الخزينة الإرسالية" القادمة من مصر تُرسل إلى الخزينة الداخلية كمصاريف خاصة للجيب السلطاني[١].

وكانت الخزينة العثمانية سواء الخارجية أو الداخلية قد مرت بأزمة مالية كبيرة في القرن السابع عشر الميلادي بسبب كثرة الحروب وحركات عصيان الجلالي في الأناضول وتفكك تشكيلات سباهية التيمار، وخراب القرى وفرار الأهالي إلى المدن؛ الأمر الذى أدى إلى قلة واردات الخزينة وكثرة نفقاتها، والاضطرار إلى الاقتراض من الخزينة السلطانية عند حدوث العجز في الميزانية العامة للدولة[٢].

وكانت الدولة العثمانية قد أسست نظام اقتصادي متكافل مع ولاياتها كافة؛ ففى الوقت الذى يأتيها من الأفلاق ذخائر اقتصادية على النحو الآتي: ١٥٠٠ أوقية عسل أفلاقي، و٩٠٠٠ أوقية شمع عسل أصفر، و ٤٠٠ كيلة ملح، كان يأتيها من مصر في أواسط القرن السابع عشر الميلادي: ٣٦ ألف كيلة أرز، و ٢٦٦٠ أوقية سكر مصري، و ٢٥٠٠ كيلة حمص، ويأتيها من الولايات الأخرى: ٣٠٠ كيلة حمص، و ٦٦٦ أوقية شمع أبيض، و ٣٠٠ أوقية ملح من قوجيحصار، و ٢٢٩٥ ملح أخيولى. وكان الزيت والسمن الصافي يأتى من ولاية كفة، ومن كشان يأتي سنويًا ٦٠٠٠ أوقية حمص، ويأتي من إستانكوى سنويًا ١٤ ألف أوقية عصير ليمون خالص إلى الحلوخانة، ومصاريف هذه الذخائر التى يحتاجها المطبخ السلطاني كانت تُدفع من مال المقاطعة الذى يأتي منها[٣].

---

[١] وفى عهد السلطان سليم الثالث تأسست خزينة جديدة عرفت باسم خزينة ايراد جديد أو خزينة النظام الجديد، للصرف على التشكيلات العسكرية الحديثة، وأقيمت الخزينة في ٢ مارس ١٧٩٣م وكانت مصادرها تأتي من بعض مقاطعات الميري وبعض الرسوم الأخرى، وتوجد هذه الخزينة في الباب الأوسط من القصر العثماني تحت رئاسة دفتردار الشق الثاني، وفى نهاية كل عام يرسل المبلغ المتبقي منها إلى الخزينة الخارجية. انظر: İSMAİL HAKKI UZUNÇARŞILI, OSMANLI DEVLETİNİN SARAY TEŞKiLATi, Türk tarih kurumu yayınları,Ankara,1984,s.368.

[٢] بلغت واردات الدولة العثمانية عام ١٥٩٧م ٣٠٠٠ يوك بينما النفقات كانت ٩٠٠٠ يوك، وهذا الفارق الكبير تم تعويضه بالاقتراض من الخزينة الداخلية. انظر: İsmail hakkı uzunçarşlı, Osmanlı tarihi, türk tarihi kurumu yayınları, cilt 4, baskı 7, s.334. وعند جلوس السلطان آوجى محمد عام ١٦٤٨م أمر كتخدا الخزينة الداخلية بإخراج ١٠٠٠ كيسة من الخزينة الداخلية لمنح العساكر عطية الجلوس، كما أمر عام ١٦٦٥م بإخراج ١٥٠٠ كيسة منها للصرف على حرب كريت. انظر: İSMAİL HAKKI UZUNÇARŞILI, OSMANLI DEVLETİNİN SARAY TEŞKiLATi, Türk tarih kurumu yayınları,Ankara,1984,s.79.

[٣] كان يأتي من مصر سنويًا بضاعة تقدر بـ ٥٠ ألف ذهبية، ومن مقاطعات الأناضول والروميلى بضاعة تقدر بـ ٥٠ يوك أقجة، للمزيد انظر: İSMAİL HAKKI UZUNÇARŞILI, OSMANLI DEVLETİNİN SARAY TEŞKiLATi, Türk tarih kurumu yayınları,Ankara,1984,s.383.

وهكذا، كان لولاية مصر دور فعال في تلبية مطالب الحكومة العثمانية، ودعمها اقتصاديًا من ناحية الشرق، فكانت مصر هي الولاية الوحيدة التي تُرسل خزينة إرسالية منتظمة إلى الدولة العثمانية من إفريقيا[١]، وحازت خزينة مصر الإرسالية[٢] على أهمية كبيرة للخزينة الداخلية العثمانية، خصوصًا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلادي لنقص واردات الدولة وزيادة نفقاتها.

وكانت أولى مَهمات أمير أمراء مصر عند وصوله هي التفتيش عن أموال الولاية، ومحاسبة الوالي السابق، وحصر أموال الخزينة الإرسالية، وضبطها. وكان شهر "توت" القبطي هو الحد الفاصل بين الخزينة القديمة والخزينة الجديدة، وإذا وجد نقص في الخزينة يعرضه على مركز الدولة، فترسل هيئة من أعضاء الديوان؛ للتفتيش عن الأموال الميرية من خلال دفاتر الروزنامة والمحاسبة، فتنظر الهيئة في مقدار الديون الموجودة على الميرى والموجودة لدى المباشرين ثم تعرض ذلك جميعًا على مركز الدولة. هذا في حالة وجود نقص في الخزينة الإرسالية، أما إذا أُرسلت كاملة فيقوم السلطان بإرسال هدية قيمة إلى والى مصر ويشكره[٣].

وعلى الرغم من أن الخزينة الإرسالية المصرية (الجزء النقدي منها) كانت تُرسل إلى الخزينة الداخلية في إستانبول، وهى بمثابة مصاريف شخصية للسلطان، فقد كان لها أهمية كبيرة عند حدوث أزمة مالية وعجز الخزينة الخارجية عن سد المصروفات المتزايدة بسبب الحروب وكثرة النفقات، فكانت

---

[١] كانت ولايات الدولة العثمانية في الشرق هى: اليمن، منذ دخولها تحت سلطة أولاد زيد لم ترسل شيئًا للدولة، ولا توجد واردات من الحبش ولا من طرابلس غرب، أما أوجاقات الغرب (الجزائر وتونس) فكانت مرتبطة اسميًا بالدولة، ومن ثم فكانت مصر هو الوحيدة التى تُرسل إلى الحكومة العثمانية. انظر: İsmail hakkı uzunçarşlı, Osmanlı tarihi, türk tarihi kurumu yayınları, cilt 5, baskı 7, s.338.

[٢] نظرا للمكانة الفريدة التي تميزت بها إيالة مصر، حرصت الحكومة العثمانية منذ ضمها إلى الأراضي العثماني على المحافظة على مواردها، والإفادة منها، والحيلولة دون ضياعها. ولتحقيق ذلك أرسل السلطان سليمان القانوني (١٥٢٠-١٥٦٦م) وزيره الأعظم إبراهيم باشا لتنظيم أمورها؛ فقام الوزير بإصدار "قانون نامه مصر" عام ١٥٢٥م، ووضع بعض الأسس التي ربطت كافة مؤسسات الولاية الإدارية والمالية والاقتصادية والعسكرية والقضائية بمثيلتها في مركز الدولة وبتشكيلاتها العامة، وربط موارد الولاية بإستانبول: لتفصيلات اكثر حول تاسيس نظام السالیانة بمصر وإخراج اول خزينة ارساليها منها انظر: Seyyıd Muhammed es-Seyyid Mahmud, XVI. Asırda Mısır Eyaleti, İstanbul 1990, s.198.

[3] SEYYİD MUHAMMED es-SEYYİD ,İRSÂLİYE ,TDV İslâm Ansiklopedisi,c 22,s. 452-454. Özen TOK, XVII.Yüzyılda Mısır Eyaletinin Mali Yükümlülükleri Bağlamında İrsaliye Hazinesi, Ankara. ICANAS, Türkiye, 1 - 04 January 2009, ss.291-303.

الحكومة العثمانية تُرسل أوامر إلى ولاة مصر بزيادة مقدار الخزينة الإرسالية، وعدم التأخر في إرسالها[١].

واعتبارًا من أوائل القرن السابع عشر الميلادي، ومع حدوث الأزمة المالية التي أطلت برأسها على الدولة العثمانية، كانت هناك حاجة كبيرة لخزينة مصر الإرسالية، والطلب على زيادتها، لكن بسبب أن الوضع السياسي في ولاية مصر في القرن الثامن عشر كان غير مستقرًا، وازدياد نفوذ القوى المملوكية وسيطرتهم على الولاية، وتدخلهم في شئونها، صعَّب على الإدارة العثمانية في مصر إرسال المال الميري، فضلًا عن إرسال الخزينة الإرسالية إلى إستانبول، وإرسال تمسكات[٢] وتذاكر بدلًا منها[٣].

وقد توقف إرسال الخزينة الإرسالية في عهد على بك الكبير (١٧٦٧-١٧٧٢م)[٤] بعد أن تمكن من طرد الوالي العثماني، ثم عاد خليفته محمد بك أبو الدهب والتزم بإرسالها[٥]. ثم قام مراد بك وإبراهيم بك بعد ذلك بإعاقة إرسالها في الوقت المحدد إلى الدولة، بسبب انشغال الدولة بأمور أخرى، وبأنها لن ترسل إليهم جنودًا لتأديبهم، كما أنقصوا من الغلال والرواتب المقررة للحرمين الشريفين، ولم يرسلوا أموالًا من مصر لأجل التعميرات في بلاد الحرمين

---

(١) كان مقدار الخزينة الإرسالية في القرن ١٦م ما بين ٤٠٠-٥٠٠ ألف ذهبية /١٦-٢٠ مليون بارة. وأحيانًا يرتفع إلى ٦٠٠-٧٠٠ ألف ذهبية. انظر: İSMAİL HAKKI UZUNÇARŞILI, OSMANLI DEVLETİNİN SARAY TEŞKiLATi, Türk tarih kurumu yayınları,Ankara,1984,s.77.

(٢) كلمة تمسك تعنى سند ضمان أو حجة استملاك، كما كانت تعطى لأصحاب الزعامت والتيمار والتيمار عند حدوث محلول في الأراضى الأميرية كضمان حق لهم في التصرف فيها. انظر: Mehmet Zeki Pakalın, OSMANLI TARİH DEYİMLERİ VE TERİMLERİ sözlüğü, İSTANBUL, 1993 MİLLÎ EĞİTİM BAKANLIĞI YAYINLARI,c.3,s.453.

(٣) على سبيل المثال، في عام ١٧٤٠ م كان مقدار الإرسالية ٢٠,٨٤٩,٠٠٠ بارة ثم نقصت بعد عامين أي في ١٧٤٢ إلى ١٨,٥١٢,٩٩٩ بارة، أُرسل منها فقط إلى إستانبول ٣,١٩٥,٦١٢ بارة، وباقي المبلغ ١٥,٣١٧,٣٨٧ في شكل تمسكات. انظر: SEYYİD MUHAMMED es-SEYYİD ,İRSÂLİYE,TDV İslâm Ansiklopedisi,c 22,s. 452-454.

(٤) ذكر الكونت استيف من علماء الحملة الفرنسية في كتابه النظام المالي والإداري في مصر العثمانية أن الخزينة الإرسالية كانت ترسل بانتظام حتى عهد على بك الكبير الذى تجاسر على رفض ارسالها، ثم عاد محمد بك أبو الدهب والتزم بارسالها وإرسال الضريبة المستحقة عن السنوات الأربع التى رفض على بك ارسالها فيهم، وقد واصل مراد بك وابراهيم بك ارسالها بعد ذلك. ص ٢٥٧.

(5) İsmail hakkı uzunçarşlı, Osmanlı tarihi, türk tarihi kurumu yayınları, cilt 5, baskı 7, s.439.

الشريفين[١]، فقام السلطان عبد الحميد خان الأول عام ١٧٨٦م بإرسال حملة عسكرية إلى الإسكندرية بقيادة القبطان حسن باشا؛ لبحث سبب عدم إرسال الخزينة إلى الدولة في وقتها المحدد. وبعد تنظيم القبطان باشا أمور مصر وإصلاحها، عاد إلى مركز الدولة بخزينة قدرها قدرها ٢٤,٠٠٠ كيسة. وبعد ذلك أرسل مراد بك وإبراهيم بك الخزينة سنة ١٢٠٥هـ. وآخر خزينة إرسالية مصرية كانت عام ١٧٩٥م ومقدارها ١١,٦٥٢,١٢٧ بارة[٢].

ثم جاءت الحملة الفرنسية إلى مصر عام ١٧٩٨م، وانشغلت الحكومة العثمانية بكيفية التصدي لها، واتخاذ التدابير اللازمة لإخراجها، فلم تُرسل إلى مصر أوامر تطلب فيها إرسال خزينة إرسالية أو ذخائر في الفترة من ١٧٩٨-١٨٠١م[٣]، لكن بعد رحيل الحملة الفرنسية من مصر، وتعيين الباب العالي والٍ عثماني على الولاية؛ لتنظيم أمورها، بدأت الحكومة العثمانية - من جديد- تطالب بحقوقها المالية سواء المادية أو العينية، وأرسلت أحكامًا كثيرة إلى ولاة مصر في الفترة من ١٨٠١-١٨٠٥م تطلب منهم إرسال التعيينات الميرية المعتادة إلى مركز الدولة بإستانبول.

ولما كانت الخزينة الإرسالية المصرية تمثل الباقي من ميزانية ولاية مصر كأول ولاية ساليانه في النظام العثماني بعد أداء مصاريفها الميرية، ولما كانت هذه الخزينة واحدة من واردات خزينة الداخل السلطانية، كانت تخرج منها

---

[١] جودت باشا، ج٣، ص ٢٨٧-٢٨٨. كان المعتاد كل عام من مصر إرسال الخزينة المصرية المعروفة بالخزينة الإرسالية، بخلاف الواردات السنوية الأخرى ويتم إجراء مراسم لتسليمها إلى الدولة، وقد عُين مقدار الخزينة الإرسالية منذ عصر سليم خان الأول بـ ٦٠٠,٠٠٠ فلوري. وبحساب اليوم ٦٠,٠٠٠ كيسة أقجة، وتعادل ٣٠,٠٠٠,٠٠٠ قرش. لكن مع مرور الوقت وانتشار الفتن والخلل في مصر نقص المبلغ المذكور حتى وصل عام ١١٦٨هـ إلى ٢٠٠٠ كيسة فقط، ويساوى تقريبًا ٢٠,٠٠٠ كيسة أقجة. ولم ترسل الخزينة في فترة عصيان على باشا، كما لم ترسل الدولة واليًا على مصر من جانبها لعدة سنوات، لكن بعد تولى محمد بك أبو الدهب أرسل الخزينة الإرسالية في فوج عظيم. وبعد ذلك زاد عصيان وتعدى الأمراء المماليك في مصر، وعرقلوا إرسال الواردات المصرية، لذلك أرسل السلطان عبد الحميد الأول قبطان البحر حسن باشا الجزائرلى عام ١٢٠٠هـ. وبعد تنظيم أحوال مصر على الوجه اللازم، عاد إلى إستانبول بخزينة إرسالية قدرها ٢٤,٠٠٠ كيسة. انظر: الجبرتي، ج٢، ص، جودت، ج٣ ، ص٣٢٣.

([2])SEYYİD MUHAMMED es-SEYYİD ,İRSÂLİYE ,TDV İslâm Ansiklopedisi,c 22,s. 452-454.

كذلك انظر: جيهان أحمد عمران، بحث بعنوان: وثائق الخزينة العامرة الإرسالية في النصف الثاني من القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي، حوليات إسلامية، عدد ٤٧، ٢٠١٣م.

[٣] بناء على دفتر مهمة مصر رقم (١٠) الذي يتناول فترة الحملة الفرنسة على مصر، والموجود تحت يدي والذى يشمل هذه الفترة، لم أجد حكمًا واحدًا يتعلق بهذا الموضوع: أرشيف رئاسة الوزراء باستانبول، دفتر مهمة مصر رقم ١٠.

مصروفات الخواص السلطانية كاحتياجات السراي السلطاني والمطبخ السلطاني والأسطول الهمايوني وغيرها من احتياجات مركز الدولة الطارئة بموجب خطوط همايونية مباشرة من السلطان فيما أطلق عليه اسم "الإرسالية العينية". أما الباقي من أموال هذه الخزينة والتى عرفت باسم "الخزينة النقدية"، فكان يحرر دفتر بميزانيتها وترسل إلى مركز الدولة لتدخل الخزينة السلطانية[١].

مهما يكن من أمر، فقد كشف الدفتر رقم (١١) من دفاتر مهمة مصر عن حرص مركز الدولة على إعادة علاقتها الإقتصادية بمصر عقب خروج الحملة الفرنسية منها، من خلال صور الأحكام والقيود المتعلقة بضرورة إرسال احتياجات المطابخ السلطانية كالأرز والقمح والسكر والقهوة وغيرها، ولوازم الطوبخانة والترسانة السلطانية كالفتيل والكهرجله إلى مركز الدولة بدون تأخير، وإرسال الذخائر المصرية كالأرز والقمح إلى أهالى إستانبول والمناطق التى تعاني الأزمات في الدولة، وخصمها من الخزينة الإرسالية النقدية،، وإرسال عائدات الجمارك بالموانئ المصرية ضمن الخزينة الإرسالية. وسيتم تناول هذه الموضوعات فى العناصر الآتية:

١- احتياجات المطابخ السلطانية:

لم تكن الخزينة الإرسالية تُرسل كلها إلى إستانبول نقدًا، بل كان جزء غير قليل منها يُرسل على أنه خزينة عينية، فكان يسدد منها احتياجات مركز الدولة من الذخائر والبارود ومستلزمات الترسانة العامرة، والأسطول الهمايوني، ومصروفات أرباب الوظائف في الدولة المتجهين إلى الحرمين بغرض الحج، ومصروفات تعمير الأماكن المقدسة في الحرمين الشريفين والقدس، وإنشاء أبيار السبيل في طريق الحجاج. وكانت تُرسل دفاتر المحاسبة التي تبين كل هذه المصروفات بالتفصيل مع الدفاتر التي تحتوى على مفردات الخزينة الإرسالية إلى مركز الدولة[٢].

فقد كانت مؤسسة المطابخ السلطانية على درجة كبيرة من الدقة والنظام، ويشرف عليها شخص يعرف باسم "أمين المطبخ"، يساعده في ذلك "كخيا المطبخ"، مع كاتب المصاريف الكبير، وكاتب المصاريف الصغير، وكيلارجى المطبخ مع موظفون آخرون. وكان أمين المطبخ هو المسئول عن طلب الذخائر من كافة ولايات الدولة، وتأمين وصولها إلى مخازن الكيلار العامرة. وكان عدد الطباخين في القصر في القرن السابع عشر قد وصل إلى ١٣٧٠ فردًا يتقاضون

---

(١) سيد محمد السيد محمود، أيالة مصر ومكانتها الاقتصادية الهامة لدى الأستانة، مجلة كلية الآداب بسوهاج، العدد ١٥، ١٩٩٤م، ص٥١.

(2)Seyyıd Muhammed es-Seyyid Mahmud, XVI. Asırda Mısır Eyaleti, İstanbul 1990, s.121.

٧٥ يوك سنويًا[١]. وزادت مصاريف المطبخ السلطاني منذ القرن السادس عشر، فقد كانت في عصر القانوني (٤٨ يوك) أقجة[٢]. وكانت هذه المصاريف تأتي من مقاطعات الروملي والأناضول ومصر، بخلاف ما يأخذه من الخزينة الخارجية؛ فكان يأتي من الأفلاق سنويًا عشرون ألف خروف، ١٥٠٠ أوقية عسل أفلاقي، ٤٠٠ كيلة ملح، ومن مصر ٣٦ ألف كيلة أرز مصري، ٢٦٦٠ أوقية سكر مصري و٢٥٠٠ كيلة حمص، ومن الولايات الأخرى ٣٠٠ كيلة حمص، ٣٠٠ ديك رومي، ٦٦٦ شمع أبيض ١٩٩٠٠ فرخة، بخلاف الفاكهة وغيره[٣].

وكان لولاية مصر نصيب كبير في الإسهام في مواجهة احتياجات المطابخ السلطانية، وكانت تشكل عنصرًا اقتصاديا مؤثرًا، فقد جاء في الحكم الصادر من مركز الدولة إلى دفتردار مصر محمد صالح بتاريخ أواخر صفر ١٢١٩هـ بتجهيز شربة الخماص المصنعة في مصر، وإرسالها إلى المطبخ السلطاني كما هو معتاد كل عام، وتسليمها إلى فرع الحلواخانة[٤].

٢- إرسال الذخائر المصرية إلى إستانبول:

ولما كان أهالي إستانبول يعانون من كثرة الأزمات الإقتصادية بسبب المواجهات العسكرية وتربص القراصنة بسفن الدولة الميرية، كان للأرزاق المصرية وعلى رأسها الأرز والقهوة وغيرهما دور كبير في الايفاء باحتياجات رعايا الدولة في الأستانة؛ لذلك كانت أغلب الأحكام المرسلة إلى والى مصر وشيخ البلد المملوكي تنحصر في ضرورة إسهامهم في دفع الاضطراب والضيق والحاجة عن عباد الله في إستانبول بإرسال الأرز والقهوة وسائر الأرزاق المصرية عن طريق شحنها على سفن التجار الموجودة في نواحي الإسكندرية ورشيد ودمياط، وإرسالها سريعًا إلى الباب العالي[٥].

---

(1) İSMAİL HAKKI UZUNÇARŞILI, OSMANLI DEVLETİNİN SARAY TEŞKiLATi, Türk tarih kurumu yayınları,Ankara,1984,s.379.

(٢) وصلت المصاريف في عصر سليم الثاني إلى ٦٣ يوك، وفى عصر مراد الثالث إلى أربعة أضعاف المبلغ، ثم وصلت بعد ذلك إلى ٢١٠ يوك أقجة. انظر: المصدر السابق، ص ٣٨١.

(3) İSMAİL HAKKI UZUNÇARŞILI, OSMANLI DEVLETİNİN SARAY TEŞKiLATi, Türk tarih kurumu yayınları,Ankara,1984,s.381-383.

(٤) "نفس نفيس همايونم ايجون بهرسنه جانب مصرده طبخ واعمال اولنان خماص شربتينك اشبو ايكيوز اون سكز سنه سنه محسوباً طبخ واعمال، وحلواخانهء خاصه يه تسليم اولنمق ايجون، حلواخانهء اوجاغندن مأمور قلنان نام كمسنه نك مأموريتى حاوى امر شريفم صدورينى بابنده": ارشيف رئاسة الوزراء، دفتر مهمة مصر رقم١١، حكم ٣١٢/ ص١٢١، أواخر صفر ١٢١٩هـ.

(٥) "استانهء دولت اشيانه مده ساكن عباد اللهك لوازم ضروريه لرندن اولان پرنج وسائر ارزاق مصريه نك درعليه مده قلتى دركار، وسكنهء دار السلطنت السنيه مك بوبابده مضايقه واضطرابلرى بديهى ونمودار اولديغندن، اسكندريه ورشيد ودمياط طرفلرنده هرنقدر تجار سفينه سى وار ايسه، جمله سنه كليتلو پرنج وقهوه وضع وتشحين برله، سريعاً وعاجلاً درعليه

وكان تأخير إرسال الذخائر اللازمة والأرزاق المصرية إلى أهالي إستانبول أو إلى المطابخ السلطانية أو عدم إرسالها بالكلية لأي سبب، يؤدي إلى حدوث أزمة شديدة فى مركز الدولة، وهذا كان يعكس مدى اهتمام الحكومة العثمانية والمطابخ السلطانية بالذخائر المصرية. لذلك، عندما تأخر إرسالها لمدة سنتين أو أكثر بسبب الاحتلال الفرنسي لمصر؛ حدث غلاء وضيق لدى أهالي إستانبول. فأسرعت الحكومة العثمانية بإرسال حكمًا إلى جزار باشا تحثه على سرعة توفير جميع الأرز والقهوة الموجودة في مصر أو من أي مكان آخر وتحميلها على السفن الموجودة في نواحي رشيد ودمياط، وإرسالها إلى الباب العالي، وحذرته من التراخي أو التكاسل في هذا الأمر الأهم[١].

وقد تضمنت الأحكام الصادرة عن الديوان الهمايوني إلى الهيئة الإدارية بمصر وعلى رأسها أمير الأمراء والى مصر إشارات تدل على هذه الرعاية منقطعة النظير لهذه الذخائر والأرزاق المصرية، وأنها تمثل أهم مَهمات الخاصة السلطانية على الإطلاق، وأنها لا تُقاس بسائر المهمات الأخرى؛ لذا ينبغي تقديمها على كافة شئون الدولة الميرية الأخرى في الإيالة، وإشراف أمير الأمراء بنفسه عليها. وهذا نجده في الحكم المرسل من الديوان الهمايوني إلى خورشيد باشا والي مصر بتاريخ أواسط صفر ١٢١٩هـ، يطلب منه دفع ضيق عباد الله في إستانبول بإرسال كافة الأرز والقهوة الموجودة في مصر إلى الباب العالي، وأن هذه الأمر مهمًا لا يُقاس بكافة الأمور الأخرى[٢].

مه ارساله اقدام ومسارعت ايلمك بابنده...". حكم ٢٧٩/ ص١٠٩ أواخر شعبان ١٢١٨هـ. موجه إلى على باشا والى مصر وشيخ البلد إبراهيم بك.

[١] "... بر ايكى سنه دنبرو مصر طرفنده تكون وتحدث ايدن اختلال حسبيله، جانب مصردن پرنچ وقهوه وارزاق سائره قلت وندرت اوزره كلديكندن، درسعادتمده ارزاق مذكوره نك هم بهاسنك غلاسنى وهم عباد اللهك ضرورت ومضايقه لرينى مؤدى اولديغى ظاهر،... حوالىء مرقومه ده موجود اولان وبر طرفدن توارد اولان قهوه وپرنچ وسائر ارزاق مصريه يى اول طرفلرده بولنان وبر جانبدن واران سفينه لره وضع وتشحين وبعناية الله تعالى قريباً پيدرپى درسعادتمه كليتلو پرنچ وقهوه يتشدرلمسى وسائلك استحصالنه صرف وسع ومقدرت ايلمك". حكم ٢٨٤/ص١١٢، أوائل ذى القعدة ١٢١٨هـ.

[٢] "... درسعادتمده ارزاق مصريه وعلى الخصوص پرنچ وقهوه نك قلت وندرتى دركار، وبو خصوصده عباد اللهك كمال ضرورت ومضايقه لرى بديدار اولمغله،... ايمدى بو خصوص مواد سائره يه مقيس اولميوب، بغايت اهتمام اوله جق موادن اولمغله، حوالىء مرقومه ده موجود اولان وبر توارد ايدن قهوه وپرنچ وسائر ارزاق مصريه يى اولطرفلرده بولنان وجانبدن واران سفينه لره وضع وتشحين، وبعنايت الله تعالى قريباً پيدرپى درسعادتمه كيلتلو پرنچ وقهوه ايرشدرلمسى وسائلك استحصالنه صرف وسع ومقدرت ايلمك اخص مأرب پادشاهانه م اولديغى، معلوم درايتملزومك اولدقده". حكم ٣٠٧/ ص١١٨. أواسط صفر ١٢١٩هـ.

وكذلك جاء في الحكم المرسل من الديوان الهمايوني إلى والى مصر والدفتردار بتاريخ أوائل رمضان ١٢١٩هـ أن المعتاد إرساله من مصر سنويًا ٢٠,٠٠٠ كيلة أرز مصري و ١٥,٠٠٠ كيلة عدس، ودفع نول السفن من الخزينة المصرية، لكن هذا العام احتاجت الحكومة إلى زيادة في الذخائر المصرية على أن تكون كالآتي: ٢٠,٠٠٠ وقية ميعاد، و٣٠,٠٠٠ وقية غبار أى مجموع ٥٠,٠٠٠ وقية سكر (ميعاد وغبار)، و ٦٠,٠٠٠ كيلة أرز، و٣١٦٠ وقية قهوة و١٥٠٠ كيلة عدس. لكن زيادة حالة البذخ والإسراف لدى الحكومة ومطالبتها بزيادة الذخائر المصرية باستمرار، قابله ضعف سلطة الدولة في مصر، وعدم تنفيذ الولاة أوامرها، فلم يراع والى مصر هذه الأوامر، وأرسل المقادير المذكورة ناقصة، حيث أرسل فقط ١٦,٢١٠ كيلة أرز، و٧٨١٧ كيلة عدس، مع أن المطابخ العامرة كانت تحتاج إلى ٤٢,٦٨٠ وقية سكر مع ٧٣٢٠ وقية سكر ، و٢٠,٠٠٠ وقية ميعاد و٣٠,٠٠٠ وقية غبار و٤٠,٠٠٠ كيلة أرز، ودفع نول السفن من خزينة مصر. وإذا كانت الذخائر غير متوفرة في مصر، كان يُطلب شراؤها من مكان آخر، وإرسالها إلى الحكومة العثمانية[١].

ولما لم يصل إلى الحكومة العثمانية أى شيء من الذخائر المصرية المطلوبة، ووقوع أهالي إستانبول في أزمة وضيق بسبب نقصانها؛ أرسلت الأوامر من الديوان الهمايوني إلى والى مصر تحثه على بذل الجهد في إرسال الأرز والقهوة، وإنقاذ الأهالي في إستانبول من الحاجة والعوز، حيث جاء في الحكم المرسل إلى خورشيد باشا بتاريخ أواسط محرم ١٢٢٠هـ طلب تحميل جميع الأرز والقهوة الموجودة في الإسكندرية، وإرسالها إلى الباب العالي[٢].

ولما لم تجد الحكومة العثمانية كذلك رد فعل على هذه الأوامر، أسرعت بتعيين مباشر من طرف الدولة، وأرسلته إلى مصر، وطلبت منه فعل اللازم،

---

[١] "... بهرسنه يكرمى بيك كيل ارز مصرى واون بيك كيله مرجمك ايله قديم اوجاقلغى وجهله،... مطبخ عامره مه سنه ده يكرمى بيك وقيه ميعاد واتوز بيك وقيه غباركه جمعاً اللى بيك وقيه شكر والتمش بيك كيله ارز واوجبيك يوز التمش وقيه قهوه وبيك بشيوز كيله مرجمك اقتضا اتمكله،... اقتضا ايدن بها ونول سفاينى مصر خزينه سندن ويرلمش شرطيله مطبخ عامره مك سنوى قديمى اولان قرق ايكى بيك التيوز سكسان وقيه شكرك اوزرينه يدى بيك اوجيوز يكرمى وقيه ضم ايله يكرمى بيك قيه سى ميعاد واوتوز بيك قيه سى غبار اوله رق اللى بيك وقيه شكر وقله اوجاقلغى فرو نهاده سيله قرق بيك كيله پرنچه محتاج اولديغى جهتدن اوجاقلق قديمى اولان اللى بيك كيله برنجك اون بيك كيله سى تنزيل ايله قرق بيك كيله پرنچ ودرت بيك وقيه قهوه نك دخى مجددا مبايعه سى ترتيب ايتدرلمك، وايكى بيك بشيوز كيله مرجمكك بيك كيله مبايعه سى كافى اولمغله". حكم ٤٩٣/ ص١٧٥، أوائل رمضان ١٢١٩هـ.

[٢] ... الى هذا الآن جانب مصردن درعليه مه قهوه وپرنچ توارد اتمديكى ظاهر واشكار، والحاله هذه درعليه مده قهوه وپرنچك فقدانى تقربيله عباد اللهك شدت ضرورت ومضايقه لرى دركار اولمغله،... اسكندريه ده موجود اولان قهوه وپرنچى سفينه لره تحميل وسريعاً وعاجلاً درسعادتمه بعث وتسبيله". حكم ١٣٢/ ص٥٢، أواسط محرم ١٢٢٠هـ.

حيث أرسلت إلى والى مصر خورشيد باشا وإلى دفتردار مصر أحمد بك تخبره بتعيين مباشر من طرف الدولة لتجهيز ٣٠,٠٠٠ وقية غبار سكر، و ٢٠,٠٠٠ وقية غبار، بخلاف الأرز والقهوة والعدس (الصادرة أوامر بها من قبل)، وإرسالها إلى الباب العالي، كما حذرتهم من التراخي أو التهاون في تنفيذ هذا الأمر المهم[١].

وقد كان لموقع مصر المتميز على طريق التجارة الشرقية، ووجود العديد من الموانئ المهمة على البحر الأحمر كالقصير والسويس؛ دور مهم في ازدهار مكانتها التجارية، كما كانت الدولة العثمانية تسعى لتوفير احتياجات مطابخها المتزايدة من الأسواق المصرية، فالذخائر التي لم تكن موجودة في مصر، كانت الحكومة تطلب شراءها من مكان آخر، ودفع ثمنها من الخزينة المصرية، أو جعل حسابه على الميري[٢].

تأمين إرسال الذخائر المصرية إلى إستانبول

لما كانت ذخائر مصر الإرسالية واحدة من أهم موارد الخاصة السلطانية، فقد سخرت الدولة لتوفيرها والحفاظ عليها من التلف والضياع مؤسساتها كافة، سواء داخل مركز السلطنة أو خارجها، ووفرت لها كل الضمانات من خلال شبكة من التشكيلات المركزية والمحلية. ونظرًا لأهميتها الخاصة هذه كان السلطان العثماني وهيئة الديوان الهمايوني قد أوكلا هذا الأمر إلى أمير أمراء مصر ودفتردراره وقاضييه، ثم أمراء الألوية والسناجق ثم طائفة من الأمناء المنتخبين من بين خدم السلطان الأوفياء ومعاونيهم[٣].

فقد كان أمير أمراء مصر هو المسئول الأول عن أمور الذخائر الإرسالية المصرية، وتأمين شحنها في السفن، وإرسالها إلى الباب العالي، ثم يقوم هو بتوزيع مَهمات على الدفتردار والقاضي كل حسب وظيفته، ثم أمين الشونة وأمين السكر وأمين البهار، ثم أمين الخرج الخاصة الذى يهتم بتوفير هذه الذخائر من الاسواق والإشراف عليها حتى وصولها إلى مخازن الكيلار العامرة.

أما على الجانب العثماني فكان أمين المطابخ السلطانية يعرض احتياجات المطابخ السنوية من السلع على الديوان الهمايوني، وعندئذ يقوم المسئولون في الديوان بتحديد المناطق التي يمكن توفير هذه الاحتياجات منها، وكان يقع على

---

(١) "... كاركذار بر مباشر تعيين لابد اولديغندن غيرى غبار شكرى اوتوز بيك وغبار شكرى يكرمى بيك قيه اولمسى خصوصنه اراده عليه م تعلق اتمكله،... ميعاد شكرى اوتوز بيك وغبار شكرى يكرمى بيك قيه اولمق اوزره ارز وقهوه ومرجمك ايله معاً سريعاً مبايعه ودرسعادتمه تسيير اولنمق بابنده،... بر وجه مشروح عمل وحركته اهتمام ودقت، وزنهار وزنهار خلافنى وضعى تجويزدن اتقا ومباعدت ايلمكز بابنده". حكم ١٢١/ ص٤٥، أواسط ذى القعدة ١٢١٩هـ.

(٢) لتفاصيل أكثر ينظر الأحكام السابقة.

(٣) سيد محمد السيد محمود، "أيالة مصر ومكانتها الاقتصادية الهامة لدى الأستانة"، مجلة كلية الآداب بسوهاج، العدد ١٥، ١٩٩٤م ص٦٣.

مصر النصيب الأكبر في سد احتياجات الدولة من السلع المطلوبة، وأصبحت عادة بعد ذلك. وكان على رأس الأصناف التي تأتي من ولاية مصر: السكر، والأرز، والعدس، والقهوة.

وعندما تصل الأوامر إلى والى مصر مع صورة من دفتر أمين المطابخ العامرة، كان يسرع باستدعاء وكيل الخرج الخاصة بمصر إلى الديوان العالي، ويبلغه ما جاء في الأوامر ويكلفه ببدء العمل فيها مباشرة، وأخذ التدابير اللازمة لوصولها كاملة للكيلار العامرة، وعدم التساهل في أي أمر من أمورها. وعندما يتم تجهيزها تُرسل إلى موانئ مصر المختلفة كالإسكندرية ورشيد ودمياط، وتُسلم لرؤساء السفن تسليمًا شرعيًا وقانونيًا تحت أنظار شهود شرعيين، ودائما ما يُحذر رؤساء السفن من التأخر في تجهيز سفنهم واستعدادهم لاستلام الذخائر التي ترد إلى الموانئ فور وصولها، وعدم تركها لفترات طويلة حتى لا تفسد(١).

كان هذا هو النظام المتبع في توفير الذخائر الإرسالية من ولاية مصر والحفاظ عليها وإرسالها إلى الموانئ، وتجهيزها من أجل إرسالها إلى الباب العالي، لكن كان هذا مرتبطًا بقوة الدولة وسلطتها في الولاية، فلم تجد الدولة مشكلات أو عوائق في البداية، لكن مع مرور الوقت وفى القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر الميلادي ضعفت سلطة الدولة على الولايات، فأصبح الوالي يتكاسل في تنفيذ الأمر فانعكس ذلك على الأمناء وباقي المعنيين بالأمر، ثم قام التجار بتهريب الذخائر إلى إزمير أو بيعها في الطريق، ولم يرسلوها إلى الباب العالي، حيث اتخذت الدولة نظام الكفيل؛ لضمان وصول الذخائر إلى إستانبول بأمان، إذ كانت تلزم كل رئيس سفينة يتقدم لحمل الذخائر تقديم كفلاء معتمدين عنه وأخذ حجة شرعية عليه للحيلولة دون تلاعبهم فيما يحملون من ذخائر، حيث كان يتم مصادرة أموال الكفيل اذا ما ثبت تفريط الرؤساء في الذخائر الإرسالية.

وقد جاء في الحكم المرسل من الديوان الهمايوني إلى نائب الإسكندرية وأمين الجمرك بتاريخ أواسط شعبان ١٢١٩هـ، يذكر لهما تلاعب رؤساء السفن في الذخائر المصرية؛ حيث قام البعض بالذهاب إلى إزمير والبعض الآخر أخرج حمولته وباعها في الطريق، لذلك سيتم أخذ حجة شرعية وربطها بالكفيل حتى تصل الذخائر بأمان إلى الدولة العلية(٢). كما يقوم أمين الجمرك الموجود سواء

---

(١) سيد محمد السيد محمود، أيالة مصر ومكانتها الاقتصادية الهامة لدى الأستانة، مجلة كلية الآداب بسوهاج، العدد ١٥، ١٩٩٤م ص٦٣.

(٢) "بوندن اقدم استانهء دولت اشيانه م ايجون پرنچ وسائر ارزاق مصريه تحميل اولنان سفايندن بعضيسى ازميره كيدوب، وبعضيسى اثناى طريقده حموله لرينى اخراج، وفروخت ايلدكلرى مسموع اولديغندن، بعد ازين ارزاق مصريه تحميل ايدن سفاين تمام حموله لريله طوغرى استانهء عليه مه كلمكه وسيله اولمق ايجون، حجت شرعيه اخذ، وكفيله ربط اولنمسى

في الإسكندرية أو رشيد أو دمياط بإعطاء نسخة مختومة من تذكرة الوصول إلى رؤساء السفن يسلمونها إلى قاضى إستانبول عند وصولهم بالذخائر كاملة وعلى ذلك يخرج الكفلاء الموجودون في مصر من الكفالة، فتكون الحكومة العثمانية قد ضمنت وصول الذخائر بصورة سليمة إلى إستانبول. وإذا ثبت تفريط الرؤساء في الذخائر المصرية يتم مصادرة أموال الكفيل الموجود في ولاية مصر[١].

ومرة أخرى أُرسلت الأوامر إلى خورشيد باشا والى مصر بتاريخ أواخر شوال ١٢١٩ هـ مذكرة بالأزمة التى يعاني منها أهالي الأستانة بسبب نقص الذخائر المصرية، كما تحذره من أن يكون رؤساء السفن قد طمعوا في الذخائر المصرية مثل: القهوة والأرز، وباعوها في الطريق، لذلك يجب من الآن فصاعدا كتابة أسماء السفن والقبطان والرؤساء وشهرتهم ومقدار الحمولة، وتقديم كفلاء معتمدين عنهم وختم الحجة من أمناء الجمارك وتسليمها إلى يد القبطان، وإذا خالف رؤساء السفن هذا النظام يتم زجرهم وتهديدهم[٢].

وهكذا، كان قاضى الثغر يقوم بالإشراف على تسليم هذه الذخائر المصرية إلى رؤساء السفن وتحميلها على سفنهم، ويشرف على فحص جودة هذه الذخائر وكميتها ثم يأمر بوزن كل صنف فيها، وبهذا الشكل تكون عملية التسليم قد تمت. وعندئذ يسلم كل فرد من رؤساء السفن تذكرة موقعة ومختومة تضمن وصول هذه الذخائر سليمة إلى الباب العالي.

ومن جانب آخر، ومن أجل الحفاظ على هذه الذخائر وضمان وصولها إلى إستانبول سليمة وكاملة، كانت الحكومة العثمانية تبذل كافة الجهود الممكنة في سبيل ذلك، فعندما سمعت بتطبيق والى مصر السابق (خورشيد باشا) ضرائب

تحت رابطه يه ادخال اولنوب، اولبابده النان حجتلر تقديم اولنمش اولديغى، رجال دولت عليه..." حكم ٤٨٥/ ص١٧١، أواسط شعبان ١٢١٩هـ.

[١] "... استانبول قاضيسى مولانا محمد امين ادام الله تعالى فضائله اعلام اتمكله، فيما بعد تحرير اولنه جق حجتلرده بر وجه محرر وصول تذكره لرى اخذ، وكفيللرى واسطه سيله اسكندريه ده بو خصوصه مأمور اولنلره تسليم ايله هـ كفيللرى قيد كفالتدن خلاص اولنملرى صورتده، دخى رابطه ويرلوب، اتمام نظامنه واولوجهله پيدرپى درسعادتمه ارزاق مصريه نك سوق وتسيارى امرينه اعتنا ودقت اولنمق بابنده...". حكم ٤٨٥/ ص١٧١، أواسط شعبان ١٢١٩هـ.

[٢] "... رؤساى سفاين استانبوله كلمك اوزره تحميل اولنان قهوه وپرنج وسائر ارزاقى كمال طمع وخباثتلرندن ناشى طوغرى استانبوله كتورميوب، حموله لرينى اثناى راهده ديلدكلرى محللره اخراج وفروخت اتمك اوزره اولدقلرى تحقيق اولنديغندن... وبوندن صكره دخى تجاردن درعليه مه بالغا مابلغ قهوه وپرنج وارزاق مصريهء سائره نك ارسالنده ارتكاب حيل ودسايس ايدر اولور ايسه، اومقوله لرك منع وزجر وتهديدلرينه وويريلان نظام مقتضاسنه اوزره كوندريلان امتعه وارزاقك مقدارينى مبين حجج شرعيه ودفاتر صحيحه لرينك ارسال وتصريح اولنمسنه اقدام ودقت ايلمك فرمانم اولمغين". حكم ٥٢٧/ ص١٩٣ أواخر شوال ١٢١٩هـ.

زائدة على التجار الذين ينقلون الذخائر المصرية إلى إستانبول، وتحصيلها منهم جبرًا، أرسلت حكمًا له بتاريخ أواسط جمادى الأولى ١٢٢٠هـ تخبره بعدم رضا السلطان العثماني من مضايقة تجار إستانبول وإزمير وشركائهم ووكلائهم، والتعدي عليهم بفرض الضرائب والتكاليف الزائدة؛ مما قد يوقع أهالي إستانبول في ضيق شديد؛ لعدم جلبهم الأرزاق المصرية بواسطة سفنهم، ويجب حمايتهم ورعايتهم جيدًا، وتنفيذ الرغبة السلطانية[١].

ولما كانت بعض السلع المهمة التي تحتاجها المطابخ السلطانية بكثرة غير متوفرة في مصر؛ كانت الحكومة تطلب شراءها من مكان آخر، وكانت الحكومة العثمانية أيضًا تهتم بهذا الأمر حتى لا يحدث ضيق لأحد، فكانت تحدد سعر هذه السلع المطلوبة وتمنع أصحاب المصالح من اللعب في الأسعار؛ إذ نجد الحكومة في الحكم المرسل إلى خورشيد باشا والي مصر وإلى قاضي مصر وأمناء الموانئ والجمارك بتاريخ أواخر ذي الحجة ١٢١٩هـ، تطلب بعد ما سمعت ببيع قنطار القهوة بـ ٤٥-٤٦ ريال، وإردب الأرز بـ ٣٣ ريال، وأن هذا الغلاء سيضر بعباد الله؛ عدم بيع الأرز بأكثر من ٢٠ ريال والقهوة لا تباع بأكثر من ٣٠ ريال، وربط ثمانية أو عشرة من تجار الأرز والقهوة المعتمدين بالكفيل، وحذرتهم من بيع الأرز أو القهوة إلى تجار ورجال سفارات الدول المقيمين في الإسكندرية الذين يشترون الأرز وقت المحصول من القرى وبدفع عاجل وبسعر مرتفع، حيث إن السلع الاستراتيجية كالقمح والسكر والأرز غير مصرح ببيعها أو تصديرها إلى التجار غير المسلمين، وأنها من الحوائج الضرورية لسكان إستانبول، ويجب رد المبالغ التي دفعها هؤلاء المستأمنون، ومعاقبة من يخالف هذا النظام منهم بالتنبيه على سفراء دولته الموجودين في ولاية مصر، وكذلك منع السفن المستأمنة من نقل الذخائر المصرية إلى الباب العالي[٢].

---

[١] "... بوندن اقدمجه سلفك طرفندن بيورلدى ومباشر لر ارساليله تجار مرقومه يه انواع تكليفات طرح وتوزيع وجبراً تحصيل برله تضييق اولنمقده اولدقلرندن، مرقومه نك اولطرفلرده اقامته قدرتلرى قالمديغى، وبو كيفيت درسعادتمه ارزاق مصريه نك قلت اوزره ورودينى وبوبابده سكنهء دار السلطنت السنيه مك پرنچ وقهوه وسائر ارزاق مصريه تدارك خصوصنده قيد ضرورته كرفتار اوله جقلرينى مؤدى ايدوكى بو دفعه بالاخبار واصل سامعهء شاهانه م اولمغله، استانبول وازمير تجارينه وشريك ووكيلرينه مباشرلر ارساليله تكاليف طرح، واولوجهله تعدى ورنجيده اولنملرينه بر وجهله رضاى همايونم اولميوب...". حكم ١٦٥/ ص٦٣ أواسط جمادى الأولى ١٢٢٠هـ.

[٢] "... كرك قهوه وكرك برنج وارزاق مصريهء سائره بهاسنك ترقيسى تقريبيله ظهور ايدن مضرت عباد الله راجع وجمله يه سارى وعائد اولديغى امر غير موهوم اولمغله، بو خصوصك بر حسن صورت ونظامه ربط وتوثيقى لازمه دن اولديغنه بناءً، فيما بعد برنجك بهر رشيد اردبى اون بش نهايته انهايه يكرميشر ريالى تجاوز اتميه رك، بيع وشرا اولنمسى حسن نظامه بند... اسكندريه ومصر ودمياط ورشيدده مقيم دول سفاراتك تجار ومحميلرى تجارت داخليه يى سررشته اتخاذيله برنج حاصل اولان قريه لرده محصول وقتنده برنج المق شراسيله سلم

وكذلك جاء في الحكم المرسل إليه بتاريخ أواخر شوال ١٢١٩هـ بمنع العساكر من بيع القهوة القادمة من السويس والأرز الموجود برشيد ودمياط بحجة أخذ علوفاتهم، مما جعل التجار ينقلون القهوة إلى مصر سرًا، وأدى ذلك إلى إرتفاع إردب الأرز إلى ٣٣ ريال، الأمر الذي أحدث ضررًا بأهالى إستانبول، لذلك يجب منع مثل هذه التعديات[١].

وإذا كانت الحكومة العثمانية قد سعت بكافة مؤسساتها في الحفاظ على الموارد الميرية والذخائر الإرسالية التي تأتيها من مصر، وحمايتها من عبث العابثين واستغلال المنتهزين، وإذا كانت أيضًا قد استطاعت أن تحد لدرجة كبيرة من فساد فئة التجار ورؤساء السفن والعساكر بوضع التدابير – المذكورة سابقًا- لمواجهة تجاوزاتهم، إلا أنها لم تسلم من تهريب التجار للذخائر أو بيعها في الطريق، أو السطو عليها من طرف القراصنة وإغراق السفن المحملة بالذخائر، أو شراء الذخائر من مصر بأسعار مرتفعة، ونقلها سرًا إلى سفن الأجانب[٢].

٣- إرسال لوازم الطوبخانة العامرة إلى إستانبول:

ومثلما كان لولاية مصر دور كبير في تأمين الأرزاق والذخائر لعباد الله في إستانبول ودفع حاجتهم، كان لها أيضًا دور بارز في توفير لوازم السفن والطوبخانة العامرة من فتيل وبذرة الكتان والكهرجلة والأستوبى والإسباولى، فكانت الأوامر تأتي من الحكومة العثمانية إلى والى مصر ودفتردارها وقاضيها

طريقيله پشين اقجه اعطا ايدرك فلاحينك اكثر محصوللرينى وسويشدن كلان قهوه يى دخى كذلك قهوه تجارينه كذلك مقدمجه اقجه اعطاسيله اخذ واستدكلرى كبى غالى بهايه فروخت ايلدكلرندن نشأت ايلديكى بالاخبار تحقيقكرده شاهانه م اولوب... درحال قونسلوسلرى معرفتيله منعه وممنوع اولميانلرى بو طرفده ايلجلرينه تنبيه ايجون كيفيتى تحرى مسارعت وجانب مصردن درسعادتمه كتورمك اوزره مستأمن سفاينه ومنع اولنه جق ذخايرده ديكر صادر اولان امر شريفم موجبنجه عمل وحركته دقت برله". حكم ١٢٧/ ص ٤٩، أواخر ذى الحجة ١٢١٩هـ.

[١] ... سويشدن كلان قهوه نك بوندن اقدم بر مقدارى ضبط اولنوب، عسكريه علوفه بدلى اوله رق ويرلويكندن عسكريدخى بهر قنطارينى قرق بش وقرق التى ريالە قدر فروخت اتملريله قهوه تجارى دخى بو مقداره بيع وفروختنى وسيله وبر ميزان عد ايدرك اولوقتندنبرو تجار مصره قهوه لرينى جسته جسته كتوروب، اولوجهله بيع وشراسى شايع اولديغى وبو كيفيت شواله قدر ممتد اولمق لازم كلور ايسه، كيفيت يمن طرفنه دخى سرايت ايدوب، فيما بعد محلنده بو حساب ايله مبايعه سى اعتياد اولنه جغى، ورشيد ودمياط طرفنده اموال ميريه تحصيلى ايجون طرفكدن عسكرى مقوله لرى مأمور وتعيين قلنديغندن اولمق اسباب ووسائله بناءً، پرنچك بهر اردبى اوتوز اوجه ريالە تصاعد وترقى ايلديكى وصعيد طرفندن اموال ميريه تحصيل ممكن اوله مديغندن، بو صورتى مع الكراهه اختبار اتمش اولديغك بالاخبار تحقيقكرده شهريارانه م اولوب". حكم ٤٩٠/ ١٧٤، أواخر شوال ١٢١٩هـ.

[٢] بخصوص إغراق بعض السفن انظر: حكم رقم ٧٠/ ص٢٩ ، أوائل ربيع الاول ١٢١٨هـ.

بتوفير مقدار لازم من هذه المهمات سواء من مصر أو شرائه من مكان آخر وإرساله إلى الباب العالي.

فنجد في الحكم المرسل إلى والى مصر وقاضيها وشيخ البلد إبراهيم بك بتاريخ أواسط ذى القعدة ١٢١٨هـ ، طلب شراء ٣٠٠ قنطار فتيل مصري، وشحنه في السفن، وإرساله إلى الطوبخانة العامرة، على أن يُدفع ثمنه من الخزينة الإرسالية المصرية، والتحذير من التكاسل في هذا الأمر الأهم[١]. ومن أجل إنشاء سفن من نوع قاليون فى الترسانة العامرة وزيادة عدد السفن، كانت الحكومة العثمانية تطلب باستمرار إرسال الفتيل مصري، إذ ارسلت الأوامر إلى والي مصر ودفتردارها بضرورة إرسال ٢٠٠ قنطار فتيل مصري سنويًا، على أن يُدفع ثمنه ونول السفينة من خزينة مصر[٢].

فقد كانت ولاية مصر تتمتع بقدر كبير من تصنيع لوازم البارود الأسود الذى يعد من أهم لوازم البارودخانة العامرة في إستانبول. ولما كانت الكوهرجلة التي تدخل في تصنيع الجزء الأكبر من البارود الأسود والتي تُصنَّع في ولاية مصر على درجة كبيرة من الجودة، كانت الحكومة العثمانية ترسل إلى والى مصر والدفتردار بإرسال قطع من الكوهرجلة عن طريق تحميلها على السفن، وإرسالها إلى إستانبول لحاجة البارودخانة الشديدة لها، كما تحذره من التأخير[٣].

وكانت الدولة العثمانية أيضًا تُرسل رئيس بلوكات القالجى في البارودخانة العامرة إلى مصر لإخراج الكوهرجلة من الأماكن التي توجد فيها بكثرة مثل العريش والشيخ زويد والخان، لذلك أرسلت عمر أفندي في أواسط رجب سنة ١٢١٧هـ للكشف عن الكوهرجلة في الأماكن المذكورة، ثم أرسلت حكمًا آخر إلى متسلم يافة وغزة ورملة وإلى شيخ العريش لإعمال الكوهرجلة في أماكنهم،

---

[١] "... اوجيوز قنطار فتيل مصرينك اعمال ومبايعه واوّل بأوّل توارد ايدن سفينه لره وضع ايله درسعادتمه ارسال اولنمق بابنده...اوجيوز قنطار فتيل مصرينك ايجاب ايدن بهاسى مصر خزينه سندن ويرلمك اوزره مبايعه، ومناسب سفينه يه تحميلا، سريعاً بو طرفه ارسال وطوبخانهء عامره م طرفنه تسليمى خصوصنه اهتمام ودقت".حكم ٢٨١/ ص١١٠، أواسط ذى القعدة ١٢١٨هـ. انظر كذلك حكم ١٧٧/٤٩٥ أوائل رمضان ١٢١٩هـ.

[٢] "... جبه خانهء عامره م وانشا اولنان قاليون جديد وسفاينك زياده اجراسنده وطوبخانهء عامره وخمبره جى اوجقلرينه لزومى اولدقجه لاجل الاحتياط ويرلمك اوزره يوز اللى قنطار دخى ضمله جمعاً ايكيوز قنطار فتيل مصرى بهرسنه ترتيب وارسال اولنمق اوزره امر شريفم صدور اتمش اولمغله". حكم ٤٩٦/ ص ١٧٧، أواسط رمضان ١٢١٩هـ.

[٣] "... واقاليم مصريه ده اعمال اولنان كوهرجله عينا اعلا ايدوكى واضح واشكار، وسنكه وزير مشار اليه سن، ذكر اولنان كوهرجله دن ايكى قطعه سفينه ارساله اقدام اتمكده اولديغك بالاخبار معلوم ونمودار اولمش ايسه، دخى كوهرجله نك بارودخانهء عامره مده اشد لزومى دركار اولمقدن ناشى، بو امر اهمده افاتهء وقتى تجويز اتميوب". حكم رقم ١١٧/ ص٤٣، أواخر شوال ١٢١٩هـ.

وإرسالها إلى الباب العالي لتسليمها إلى البارودخانة العامرة لعمل المهمات الحربية الضرورية وتجهيزها [١].

وعند احتياج الدولة العثمانية للكوهرجلة، كان وكيل ناظر البارودخانة في الدولة العثمانية يقوم بتقديم طلب إلى الباب العالي بحاجته إلى الكوهرجلة التي تمثل الجزء الأهم في البارود الأسود، فيقوم الباب العالي بإصدار أمر وإرساله إلى والى مصر ودفتردارها، وذلك لتوفر الكوهرجلة بكثرة في ولاية مصر، ويطلب منه توفير وتحميل الكوهرجلة الموجودة في مصر، إذ جاء في الحكم المرسل إلى والى مصر ودفتردارها بتاريخ أواخر صفر ١٢٢٠هـ طلب توفير ٣٠٠,٠٠٠ أوقية من الكوهرجلة، وإرسالها إلى الأستانة لتُسلم إلى البارودخانة العامرة، كما أرسلت إلى أمين جمارك الإسكندرية الأوامر بضرورة الاهتمام بتحميلها على السفن وإرسالها سريعًا[٢].

ولم يقتصر دور ولاية مصر على هذا فحسب، بل كانت أيضًا تقوم بتجهيز لوازم السفن وما تحتاجه، فجاء في الحكم المرسل إلى والى مصر ودفتردارها بتاريخ أوائل رمضان ١٢١٩هـ بتجهيز ٢٠٠٠ قنطار استوبي[٣] و١٠٠ قنطار إسباولى[٤] للترسانة العامرة سنويًا كما هي العادة من قبل، وإرسالهم إلى الباب العالي في الوقت المحدد على أن يدفع ثمنهم ونول السفينة من الخزينة المصرية، ويتم نقلهم بسفن القاليون[٥] الموجودة في الأسطول

---

[١] "... عريش وشيخ زويد وخان بعض وسائر اولحواليده كليتلو كهرجله ظاهره اخراج اولنه جغى بالاخبار تحقيق اولنديغى اجلدن، قال فننده مهارتى ظاهر اولان باروتخانهء عامره م سر بلوكلرندن قالجى باشى عمر زيد قدره كهرجله اخراجنه مأمور قلنمش اولمغله، محال مذكوره دن كهرجله جيقان محللر قالجى باشىء مومى اليه معرفتيله كشف ومعاينه وكليتلو كهرجله اخراجنه اقدام واهتمام اولنمق بابنده ايكيوز اون يدى سنه سى اواسط رجبنده قالجى باشىء مومى اليهك مأموررينتى حاوى ديوان طرفندن امر عاليشانم ويرلمش اولمغله". حكم ١٣٩/ ص٥٦، أواخر صفر ١٢٢٠هـ.

[٢] "... قاهره ده كهرجله نك كثرت ووفرت اوزره اولديغنه مبنى، مقدما مصر جانبندن ترتيب اولنان اوجيوز بك وقيه كهرجله نك باروتخانهء عامره مه جلبى لازمه دن اولديغى بيانيله كهرجلهء مرتبهء مزبوره دن اعمال وتدارك اولنان موجودك بر ساعت اقدم سفينه لره تحميلاً پيدرپى ارسالى بابنده". حكم ١٤١/ ص ٥٧، أواخر صفر ١٢٢٠هـ".

[٣] استوپى- İstopi: هو نوع من الكتان الذى كان يستخدم بوضعه بين صفيح السفن والخشب المدهون بالعازل لمنع المياه من أن تتسرب إلى السفينة. سيد محمد السيد، دور مصر الاستراتيجى في الحوض الشرقي للبحر المتوسط خلال القرنين ١٦- ١٧م، بحث منشور فى كلية الآداب بجامعة سوهاج ، ص ٢٠٩.

[٤] اسپاولى- İspavlı: الكلمة ايطالية وهى نوع من الحبال الضخمة التي يستخدمها البحارة فى السفن. قاموس عثماني، ص ٢٩٥.

[٥] قاليون– kalyon: الكلمة من اللغة الإسبانية وهى سفينة حربية قديمة يمكن أن تسير بالمجداف أو الشراع. لغت ناجى، ص ٥٨٢.

السلطاني[١]. وبهذا تكون ولاية مصر قد لعبت دورًا مهمًا ورئيسيًا في مطلع القرن التاسع عشر الميلادي لدفع بعض من أزمات الدولة العثمانية عن طريق إرسال الذخائر المصرية للأهالى فى الأستانة، ولوازم الترسانة العامرة والبارودخانة، وهذا يدل على ما كانت تتمتع به ولاية مصر من ثروة اقتصادية ذات اعتبار.

٤- إرسال عائدات الجمارك المصرية إلى إستانبول:

تعنى كلمة جمرك، المكان الذى يتم فيه إدخال الأشياء وإخراجها من دولة إلى أخرى. ورسم الجمرك هو مصطلح مالي يؤخذ على البضائع والأشياء التى تدخل وتخرج من الموانئ والحدود الخاصة بالدولة. وفى لما كانت الدولة العثمانية ذات الموقع الاستراتيجي المتوسط بين الشرق والغرب والشمال والجنوب، تملك حدودًا واسعة تمتد عبر القارات الثلاث، وتسيطر على معظم موانئ البحر الأحمر والبحر المتوسط والبحر الأسود وبحر مرمرة وخليج البصرة، ومن ثم على طرق التجارة الممتدة بين الشرق والغرب والشمال والجنوب، فقد امتدت ثغورها ومنافذها البحرية والبرية عبر جغرافيتها الواسعة، فكانت مراكز لحركة التجارة العالمية، وكانت أموال الجمارك التى كانت تحصل من التجارة العابرة، مصدرًا مهمًا من مصادر دخل الدولة.

وكانت الجمارك في الدولة العثمانية تنقسم إلى ثلاثة أنواع: جمارك السواحل، وجمارك الحدود، وجمارك البر. وكان رسم الجمارك يُقّدر بنسبة معينة بناء على قيمة البضائع، وأحيانا أخرى يكون بنسبة محددة من الوزن. وفى القرن السابع عشر الميلادي أصبح رسم الجمرك ثابتًا لكل البضائع، بحيث كان يمنح كل تاجر تذكرة مرور بعد دفع الرسم الجمركي عن البضائع المارة. وكان مقدار الرسم الجمركي ٣%. وكانت الجمارك لا تُدار من طرف الحكومة العثمانية بل تُعطى إلى شخص كالتزام مقابل أن يتعهد بدفع المال بالتقسيط إلى الخزينة بموجب براءة التزام تُمنح له. وهكذا، كان ملتزم الجمرك يقوم بتحصيل الرسوم المقررة من التجار المارين، ولم تكن الحكومة تتدخل إلا عند حدوث اختلاف بين الملتزم أمين الجمارك وبين التجار المارين[٢].

---

[١] "... بهر سنه ترسانهء عامره مه ايكى بيك قنطار استوپى ويوز قنطار رشتهء اسپاوليك ايجاب ايدن بها واقتضا ايتدكجه لازم كلان نول سفينه سى مصر خزينه سندن ويرلمك اوزره، وقت وزمانيله درسعادتمه تسيير ومحلنه تسليم اولنه جق، صورت ايله اولطرفدن بر وجه اوجاقلق نظامه ربط وبهر سنه مبايعه وتنظيم وتجار سفاينى ودوننماى همايونم قاليونلريله نقل وتسيير اولنمق اوزره، امر عاليشانم اصدار اولنمش". حكم ٤٩٣/ ص ١٧٦، أوائل رمضان ١٢١٩هـ.

[2] İsmail hakkı uzunçarşlı, Osmanlı tarihi, türk tarihi kurumu yayınları, cilt 2, baskı 7, s.580.

لولايـة مصـر مـوانئ عـدة تطـل علـى سـواحل البحـر الأحمـر والبحـر المتوسـط، راحـت أمـوال الجمـارك تمثـل مصدرًا أساسيًا مـن مصـادر الـدخل فـي الولاية علاوة على إيرادات الأراضي المصرية[١]. ومنذ أواخر القرن الثامن عشر الميلادي ومع تفاقم الأزمة المالية في الدولة العثمانية؛ بدأت الدولة في الاهتمام أكثر بالفائض الذى يأتي من واردات مصر، وبالخاصة بعائدات جماركها وعلى رأسها جمارك الإسكندرية ورشيد ودمياط[٢]، إذ كان الباب العالي يرسل الأوامر تلو الأخرى إلى والى مصر بخصوص إرسال عائدات هذه الجمارك إلى إستانبول لحاجة الدولة الشديدة إلى المال.

فقد جاء في الحكم المرسل إلى والى مصر على باشا بتاريخ أوائل شعبان ١٢١٨هـ بضرورة إرسال أموال الجمارك المصرية إلى إستانبول، وذلك لحاجة خزينة الايراد الجديد إلى المال، بل كانت الحكومة العثمانية تُرسل موظفًا من طرفها لضبط الجمارك المصرية[٣].

وكانت الحكومة العثمانية تأخذ نسبة محددة على البضائع التي تمر عن طريق الجمارك المصرية مثل الحنطة والأرز والدخان وغيرها، بحيث يرسل العائد الذى يأتي منها إلى خزينة الايراد الجديد[٤]، إذ أُرسل إلى عثمان بك مدير الجمارك فى مصر بضبط جمارك الإسكندرية ورشيد والحفاظ على عائداتها من

([1]) Özen TOK, XVII.Yüzyılda Mısır Eyaletinin Mali Yükümlülükleri Bağlamında İrsaliye Hazinesi, Ankara. ICANAS, Türkiye, 1 - 04 January 2009, ss.291-303.

[٢] من أشهر الموانئ في الدولة العثمانية: إستانبول، إزمير، سلانيك، أفلونيا، طرابلس شام، صيدا، البصرة، كفة، سينوب وطربزون. ومن أشهر المراكز التجارية في الروم ايلى: أدرنة، كوملجينة، فلبة، صوفية، اسكوب ومناستر. وفى الأناضول: بورصة، أنقرة ، قونية، دياربكر ومردين. وفى سورية: حلب والشام. وفى مصر: القاهرة. وفى العراق: بغداد والموصل. انظر: İsmail hakkı uzunçarşlı, Osmanlı tarihi, türk tarihi kurumu yayınları, cilt 2, baskı 7, s.685.

[٣] "... واسكندريه ورشيد ودمياط وبولاق وسواحل بحريه واسكلهء مصر وقصير وسويش كمركلريله سائر جمله تعبير اولنور التزامات ورسوماتك جمله سى طرف دولت عليه مدن ايراد جديد اوله رق ضبط اولنوب، خدمهء سلطنت سنيه مدن كمرك والتزامات احوالنه واقف برينك استانبول كمركى مثللو مقطوعاً وياخود امانةً عهده سنه احاله ايله اداره اولنمق، وكمركلره طرف اخرادن وجهاً من الوجوه مداخله وتعرض اولنميوب، مستقلاً نصب اولنه جق كمركجى معرفتيله ضبط اولنمق خصوصلرى اتفاق ارا ايله قراركير اولوب، اولوجهله تنظيمنه اراده عليه م تعلق اتمكله...". حكم رقم ٢٦١/ ص ٩٨، أوائل شعبان ١٢١٨هـ.

[4] ENVER ZİYA KARAL, Osmanlı tarhi, İslahat fermanı devri (1856 - 1861), VI. Cilt, 7. Bask, TÜRK TARİH KURUMU YAYINLARI, ANKARA,2007,s.194,212. FEHMİ YILMAZ, tütün, TDV İslâm Ansiklopedisi , cild 42., s.1-4.:بخصوص جمرك الدخان انظر

عُشر الدخان والحنطة، وعدم تدخل أحد في هذا الأمر سوى المفوض له الوظيفة، ثم إرسال هذه العائدات إلى خزينة الإيراد الجديد على وجه السرعة[١].

ولما كانت تجارة الدخان تمر عن طريق مصر من جمرك الإسكندرية، وكان يؤخذ منها مقدار محدد من الضريبة[٢]، كانت الحكومة العثمانية تمنع إحداث أية تجاوزات ضد التجار المارين من هناك، وذلك حفاظًا على المال الميري، فقد جاء في الحكم المرسل إلى والى مصر ونواب رشيد وبولاق بتاريخ أوائل ذي القعدة ١٢١٩ هـ بمنع أخذ ضريبة زائدة من تجار دخان "إينوز" المارين من مصر القاهرة حتى لا يتسبب ذلك في الإضرار بالمال الميري عن طريق ترك التجار هذه التجارة، ومن ثم عدم تحصيل أموال جمركية منهم[٣].

وهكذا، أرسلت الحكومة العثمانية إلى دفتردار مصر أحمد بك المعين لضبط جمارك الإسكندرية ورشيد حكمًا بتاريخ أواخر محرم ١٢٢٠ هـ، تحثه فيه على تحصيل العُشر من البضائع التي تمر من الإسكندرية مثل الدخان والفاكهة والخضروات والسمن والحنطة والأرز، وإرسالها إلى خزينة الايراد الجديد على وجه السرعة. وراحت تؤكد على أن هذا الأمر مهمًا، ولا يقاس بسائر الأمور الأخرى، وذلك لحاجة الدولة إلى الأموال في ذلك الوقت[٤].

---

(١) "... اسكندريه كمركنى سابقى اوزره عشر دخان وميوه وحاضره روغن ولاندون مثللو فروع وملحقاتيله ورشيد كمركنى دخى حنطه وارز بدعتلرى وكذلك محلقات وفروعاتيله بر وجه امانت ضبط وربط وايراد مصارفنى بشقه بشقه اخذ ايدوب، بهر ماه دفتر ايله حاصلاتنى ايراد جديد خزينه ارسالمه اقدام ومسارعت ايلمك فرمانم اولمغين...". حكم ٤٩٨/ ص١٧٩، أواخر رجب ١٢١٩هـ.

(٢) كان المعمول به فى مصر هو أخذ احدى عشر قرشًا على كل مائة قرش باسم الجمرك، لكن بعد ذلك سمعت الحكومة العثمانية بأنه تم إحداث بدعة ريالين على كل حمولة فى رشيد وتحصيلها جبرًا، وكان التجار يدفعون أيضًا على كل حمولة فى بولاق سبع بارات وبحساب أقجة اليوم تساوى على كل مائة قرش أربعة قروش وأحدثوا هذه البدعة وقاموا بتحصيلها جبرًا.

(٣) "... دخان كمركى ملحقاتندن اينوز دخان تجارينك مصر قاهره يه نقل ايلدكلرى قزل دلى دخانلرندن اسكندريه يه ورودلرنده كمرك ناميله از قديم يوز غروش اون بر غروش ويريلوكلوب، بو اثناده رشيدده دخى بهر دنكندن ايكيشر ريال بدعت احداث وجبراً تحصيل اولنديغندن بشقه، بولاقده دخى بهر دنكندن يديشر باره ويريلور ايلك شمدى اقجه حسابتيله بهر يوز غروش درت غروش بدعت احداث، وجبراً تحصيل اولنمقده اولديغندن، تجار طائفه سنه موجب عذر وخشا اوله جغنه بناءً، تجار مرقومون دخان بيع وشراسندن دستكش فراغ اولوب، بو كيفيت مذكور وارداتنه كسر وجانب ميرى يه خسارت اوله جغى بيانيله فيما بعد صيانةً للميرى تجار مرقومه نك مصر قاهره يه نقل ايلدكلرى قزل دلى دخانلرندن اسكندريه ده وبولاقده الدقلرى رسومات معينه دن ما عدا رشيدده وبولاقده احداث ايلدكلرى كمركك منع ودفعى وتجار مرقومه بو مقوله محدثاتى مطالبه سيله تعدى ورنجيده دن وجوهله حمايت وصيانت اولنمق بابنده...". حكم ١٢٤/ ص٤٧، أوائل ذى الحجة ١٢١٩هـ.

(٤) "... ذكر اولنان اسكندريه كمركنى سابقى اوزره عشر دخان وميوه وخضره روغن وزايددن مثللو فروع وملحقاتيله ورشيد كمركنى دخى حنطه وارز بدعتلرى وكذلك ملحقات

يتبين لنا مما سبق أن الدولة العثمانية كانت تمر بأزمة مالية حقيقية في مطلع القرن التاسع عشر الميلادي، وهذا ما لمسناه من أحكام دفتر مهمة مصر رقم (١١) الواردة إلى والى مصر ودفتردارها وكل المعنيين بالأمر، وأن ولاية مصر كانت تقوم بدور فعال لسد احتياجات مركز الدولة ودفع ضائقتها المالية؛ لما تتمتع به من ثروات اقتصادية كبيرة. ولذلك شهدنا حرص مركز الدولة على طلب إرسال الذخائر المصرية المعتادة وخزينتها الإرسالية في وقتها وبدون نقصان أو تأخير، الأمر الذي كشف بوضوح عن مكانة مصر الاقتصادية لدى مركز الدولة عموما وخلال مطلع القرن التاسع عشر الميلادي على وجه الخصوص، وكيف كانت تعد مصدرًا مهمًا لأهالي إستانبول في دفع حاجتهم من الأرز والقهوة، وأهميتها أيضًا للمطابخ السلطانية، وأهمية المواد الأخرى للترسانة العامرة، وكيف سخرت الدولة كافة مؤسساتها للحفاظ على هذه الذخائر منذ خروجها من مصر حتى وصولها إلى إستانبول.

وكما كشف دفتر مهمة مصر رقم ١١ عن مكانة مصر الاقتصادية لدى مركز الدولة، وأهميتها في تأمين مطالب المطابخ السلطانية، راح يؤكد على دورها التاريخي والحضاري المهم في الإشراف على شئون ولايات الدولة الشرقية عمومًا، ورعاية شئون الحرمين الشريفين بصفة خاصة، وعلى حرص الدولة العثمانية في تلبية مطالب أهالي الحرمين الشريفين ورعايتهم على الوجه اللازم عن طريق ولاية مصر، وتأمين وصول قوافل الحجاج من الشرق والغرب إلى الأراضى المقدسة، وإرسال الصرر والغلال والذخائر إلى فقراء مكة والمدينة ومجاوريهم.

وفروعاتيله بروجه اوزره ضبط وربط وايراد ومصارفنى بشقه بشقه اخذ ايدوب، بهرماه دفتريله حاصلاتنى ايراد جديد خزينه سنه ارساله اقدام ومسارعت ايلمك فرمانم اولمغين...". حكم ١٣٦/ ص ٥٥، أواخر محرم ١٢٢٠هـ.

المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق:

١- دفتر مهمة مصر رقم ١١.

ثانياً: المصادر والمراجع العربية

١- جيهان أحمد عمران، وثائق الخزينة العامرة الإرسالية في النصف الثاني من القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي، حوليات إسلامية، عدد ٤٧، ٢٠١٣م.

٢- سيد محمد السيد محمود، أيالة مصر ومكانتها الاقتصادية الهامة لدى الأستانة، مجلة كلية الآداب بسوهاج، العدد ١٥، ١٩٩٤م.

٣- سيد محمد السيد، دور مصر الاستراتيجي في الحوض الشرقي للبحر المتوسط خلال القرنين ١٦-١٧، مجلة كلية الآداب بسوهاج، العدد ١٥، ١٩٩٤م.

٤- سيد محمد السيد، مصر في العصر العثماني في القرن ١٦م، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٩٧م.

٥- سيد محمد السيد، النظام العسكري في إيالة مصر في العصر الكلاسيكي ١٥١٧-١٧٩٨م، مصر في العصر العثماني، ج١، إرسيكا، إستانبول ٢٠١٨م.

ثالثاً: المصادر والمراجع التركية

1- İsmail H. Uzunçarşılı, Osmanlı Devletinin Saray Teşkilatı, Ankara 1984.

2- İsmail H. Uzunçarşılı, Osmanlı Devletinin Merkez ve Bahriye Teşkilatı, Ankara 1984.

3- İsmail H. Uzunçarşılı, Osmanlı Tarihi, Türk Tarih Kurumu Yay,cilt,(1-6). Ankara 1988.

4- Mehmet Zeki Pakalın, Osmanlı Tarih Deyimleri ve Terimleri Sözlüğü,Milli Eğütüm Bakanlığı Yayınları,İstanbul, 1993.

5- Özen Tok, XVII. Asırda Mısır Eyaleti, basılmamış doktora tezi, Erciyes Üniversitesi, Sosyal Bilimler Enistitüsü, Tarih Anabilim Dalı, kayseri 2002.

6- Seyyid Muhammed Esseyyid Mahmud, XVI. Asırda Mısır Eyaleti, İstanbul. 1990.

7- **Yusuf Akçura, Osmanlı Devletinin Dagılma Devri, Türk Tarih Kurumu, Ankara 1988.**

رابعاً: المجلات والموسوعات التركية:

1- **Cengiz Orhunlu, Habeş Eyaleti, TDV İslâm Ansiklopedisi, cild.14.**
2- **FAHRİ UNAN, MEVLEVİYET, TDV İslâm Ansiklopedisi, Cild.29.**
3- **FEHMİ YILMAZ, Tütün, TDV İslâm Ansiklopedisi , cild 42.**
4- **Özen Tok, XVII.Yüzyılda Mısır Eyaletinin Mali Yükümlülükleri Bağlamında İrsaliye Hazinesi, Ankara. ICANAS, Türkiye 2009.**
5- **Seyyid Muhammed es-Seyyid Mahmud, CERÂYE, DİA,cilt 7,s. 390-391, İstanbul 1993.**
6- **Seyyid Muhammed es-Seyyid Mahmud CEVÂLÎ, cilt 7,s. 436-437, İstanbul 1993.**
7- **Seyyid Muhammed es-Seyyid Mahmud , Deşişe, DİA, cilt 9 ,s. 214-215, İstanbul 1994.**
8- **Seyyid Muhammed es-Seyyid Mahmud , İRSÂLİYE ,TDV İslâm Ansiklopedisi,c 22.**
9- **Seyyid Muhammed es-Seyyid Mahmud , Osmanlı Askeriyesinde ve Askeri Tarihinde Mısırın Yeri, Türkler, Ankra 2002, C.10.**